تقرير الجمعية العامة العاشرة
بروكسل، 12–14 يونيو/ حزيران 2015

EuroMed Rights – Euro-Mediterranean Human Rights Network
EuroMed Droits – Réseau euro-méditerranéen des droits humain
الأورو-متوسطية للحقوق- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

أغسطس/ آب 2015
الأورو-متوسطية للحقوق

EuroMed Rights
Vestergade 16, 2nd floor
DK-1456 Copenhagen K
Denmark

هاتف: 00 17 64 32 45+
عنوان البريد الإلكتروني: info@euromedrights.net
الموقع الإلكتروني: www.euromedrights.net

—

معلومات بِبلوغرافية

العنوان: تقرير الجمعية العامة العاشرة للأورو-متوسطية للحقوق
المؤلفة: ياسمين خضوري
المنظمة المؤلفة: الأورو-متوسطية للحقوق
الناشر: الأورو-متوسطية للحقوق
تاريخ النشر الأولي: سبتمبر/ أيلول 2015
عدد الصفحات: 28
لغة التقرير الأصلية: الإنجليزية
التحرير والتصحيحات والمراجعات: ميشيل توبيانا ومارك شايد-بولسن ومايبريت دامغارد نلسن

نُظمت الجمعية العامة العاشرة بدعم مالي من قبل برنامج الشراكة الدنماركية العربية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

Sida

Danish-Arab Partnership Programme

تقرير الجمعية العامة العاشرة

بروكسل، 12–14 يونيو/ حزيران 2015

EuroMed Rights – Euro-Mediterranean Human Rights Network
EuroMed Droits – Réseau euro-méditerranéen des droits humains
الأورو-متوسطية للحقوق- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

جدول المحتويات

مقدمة	6
1. أولاً: افتتاح الجمعية العامة	6
2. ثانياً: تقييم المرحلة الماضية	8
تقرير الرئيس	8
التدقيق الجندري	8
تقرير الأنشطة والتقارير المالية للأعوام 2012 و2013 و2014	9
3. ثالثاً: الإعداد للمستقبل	10
تبني برنامج عمل جديد وميزانية للفترة من 2015 إلى 2017	10
الموافقة على انضمام أعضاء جدد	11
انتخاب اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق ورئيسها	12
تعديل النظام الأساسي	13
4. رابعاً- توصيات للمستقبل – تقديم ورشات العمل الثلاث	15
ورشة العمل (1): الحدود المتعددة: الموت والمواجهات وإمكانية الحصول على الحقوق	15
ورشة العمل (2): حقوق الإنسان وإضفاء الصبغة العسكرية على السياسات في جنوب المتوسط	16
ورشة العمل (3): تعديل سياسة الجوار الأوروبية: حقوق الإنسان أولاً!	17
5. خامساً- اتخاذ موقف	18
إقرار الإعلان الختامي للجمعية العامة	18
6. سادساً- شكر وتقدير	20
7. سابعاً- ملحق: جدول أعمال الجمعية العامة	22

مقدمة

انعقدت في بروكسل في الفترة من 12 إلى 14 يونيو/ حزيران 2015 الجمعية العامة العاشرة للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان (الأورو-متوسطية للحقوق)، وقد دعي إليها جميع الأعضاء المنتظمين والمؤآزرين والفخريين في الشبكة، إلى جانب مراقبين من خارج الشبكة كالمنظمات غير الحكومية الشريكة وممثلين عن الاتحاد الأوروبي وباحثين وصحفيين والجهات المانحة للأورو-متوسطية للحقوق. وقد التأم أكثر من 120 مشاركا في فندق رينيسنس ببروكسل لحضور فعاليات الجمعية.

وقد أتاح اجتماع جميع أعضاء الأورو-متوسطية للحقوق الفرصة للمؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان عقد الاجتماع التشاوري الرابع لمجلس الممثلين في 13 يونيو/ حزيران.

يوضح التقرير تفاصيل النقاشات التي دارت خلال دورة الجمعية العامة للأورو-متوسطية للحقوق التي تم خلالها تقديم تقرير أنشطة الشبكة والتقرير المالي وبرنامج العمل للفترة 2015-2017 والتعديلات لمقترحة على النظام الأساسي، ومن ثم مناقشتها والتصويت عليها. يحتوي هذا التقرير أيضاً على نتيجة التصويت على انضمام الأعضاء الجدد واللجنة التنفيذية والرئاسة الجديدتين. ويضم التقرير أيضاً ملخصاً للنقاشات التي دارت في ثلاث ورشات عمل نُظمت في إطار الجمعية العامة والتي ركزت على الحدود وعسكرة المنطقة ومستقبل سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الجيران الجنوبيين. أخيراً، يشتمل التقرير على البيان الذي أقرته الجمعية العامة للأورو-متوسطية للحقوق عند اختتام انعقادها.

1. أولاً: افتتاح الجمعية العامة

افتتح رئيس الأورو-متوسطية للحقوق ميشيل توبيانا الجمعية العامة العاشرة التي انعقدت في بروكسيل يوم الجمعة 12 يونيو/ حزيران.

وقد تبنت الجمعية العامة بالإجماع جدول الأعمال (راجع المرفق) وانتخبت مكتب الجمعية/ لجنة الإعلان –والتي تألفت من كل من فرانسوا بريا وواضح الأسمر وطارق بن هبة وميشيل توبيانا- واختارت أنظمة عد الأصوات الخاصة بانتخابات اللجنة التنفيذية والرئاسة.

وبعد انتهاء عمليات التصويت هذه، رحب ميشيل توبيانا بكل من الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، ستافروس لامبريندیديس، والمحامية عزة سليمان مؤسِسة مركز قضايا المرأة المصرية، والرئيس الفخري للأورو-متوسطية للحقوق والوزير الحالي المكلف لدى رئيس الوزراء التونسي كمال الجندوبي. وقد تشرفت الشبكة بالاستماع إلى الكلمات التي ألقتها هذه الشخصيات الحقوقية الثلاث المهمة أمام الجمعية العامة.

الجلسة الافتتاحية عزة سليمان(مؤسسة قضايا المرأة المصرية)، ميشيل توبيانا(رئيس الشبكة) ستافروس لامبرينيديس، (ممثل خاص لحقوق الإنسان للاتحاد الأوروبي) ، كمال الجندوبي (وزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، تونس)

استهل ستافروس لامبرينديديس كلمته بتوجيه الشكر إلى الأورو-متوسطية للحقوق على التعاون المثمر الذي حصل عليه من الشبكة، وسلَط الضوء في كلمته على أهمية التعليم لكونه يجعل للشعب صوتاً سياسياً ويمنحه قوة اقتصادية. وعلى هذا الصعيد، أكد لامبرينديديس على أهمية المجتمع المدني واستنكر التهديدات التي يواجهها من الجهات الفاعلة الحكومية سعياً منها إلى عزله ونزع الصفة الشرعية عن عمله، وقال إنه يجب معارضة مثل هذه الاعتداءات ورفضها. وأضاف لامبرينديديس بأن الجهات الفاعلة التابعة للدولة عمدت مؤخراً إلى زيادة مراقبتها للأموال الدولية التي يتلقاها المجتمع المدني بحجة محاربة الإرهاب. وقال السيد لامبرينديديس إنه مع موافقته على أن للحكومات الحق في اشتراط وجود الشفافية فيما يتعلق بالتمويل، إلا أنه يجب أن تكون تلك الشفافية مصحوبة بقوانين صارمة؛ ذلك أنه من الممكن، في غياب الإطار القانوني، استغلال مسألة الشفافية ذريعة لتقييد حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير. وفي الختام، قال إن أولئك الذين يعارضون التعاون بين المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي يستندون إلى حجة واهية تقول إن حقوق الإنسان نسبية من الناحية الثقافية. وشدد لامبرينديديس على عالمية حقوق الإنسان وأكد على أن هذه المسألة ظلت تمثل أحد أقوى الالتزامات بالنسبة له وللاتحاد الأوروبي.

بعد هذا الخطاب الأول، قدمت عزة سليمان ملخصاً عن الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان في مصر، رثت فيه الحالة المزرية التي تردت إليها أوضاع حقوق الإنسان في هذا البلد كما عبَر عنه التحقيق الذي أُجري في الأعمال التي يقوم بها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. ويبرهن هذا التحقيق على حملة التضييق العامة على المجتمع المدني لاسيما على منظمات حقوق الإنسان. وكان لهذا الوضع نتائج وخيمة: فقد اعتُقل كثير من نشطاء حقوق الإنسان وأُودعوا السجن بأحكام لسنوات فيما مُنع كثيرون غيرهم من السفر كما ازدادت حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والقتل. وتخضع عزة سليمان حالياً لمحاكمة بسبب دورها كشاهد في حادثة إطلاق النار على شيماء الصباغ. ودعت سليمان إلى زيادة الدعم الواجب تقديمه للمجتمع المدني في هذا البلد لأن هذا الدعم ضروري من أجل تعزيز جهود الشباب المصري الساعين إلى وضع بلدهم على مسار الديمقراطية.

وكان آخر المتكلمين كمال الجندوبي، الوزير المكلف لدى رئيس الوزراء التونسي والرئيس الفخري للأورو-متوسطية للحقوق. وعبّر السيد الجندوبي عند مدى اعتزازه وتأثره بحضور الجمعية العامة، وذكّر الحاضرين بأن المدافعين عن حقوق الإنسان يخاطرون بحريتهم من أجل الكفاح من أجل الديمقراطية كما هي الحال بالنسبة للسيد مازن درويش في سوريا. وشجب السيد الجندوبي تردي أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الثورات العربية، ومن ثم تابع كلمته مركزاً على الوضع في تونس حيث يواجه هذا البلد تحديين كبيرين: الإرهاب والسياق الاقتصادي والاجتماعي المثير للقلق العميق. ورأى الجندوبي أن الهجوم الإرهابي على متحف باردو كان يستهدف الحضارة التونسية وديمقراطيتها اليافعة وكرم ضيافتها. غير أنه عبّر عن اعتزازه بأن الهجوم لم يُحِدث الأثر الذي كان مرجواً منه، بل إنه وحد صفوف الشعب التونسي في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية. وعلى هذا الصعيد، شدد الجندوبي على وجوب عدم المساومة على حقوق الإنسان لصالح الاعتبارات الأمنية وناشد المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي الضغط في هذا الاتجاه. واعتبر الجندوبي أن سياسة الجوار الأوروبية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في هذا المضمار غير قادرة على الاستجابة على النحو الكافي للأوضاع في بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط وبالتالي يجب مراجعتها بصورة شاملة. واختتم الجندوبي كلمته بالدعوة إلى تقديم دعم أقوى لعملية التحول الديمقراطي في تونس التي سيكون لها انعكاسات مهمة على المنطقة برمتها.

2. ثانياً: تقييم المرحلة الماضية

افتتح رئيس الشبكة ميشيل توبيانا جلسة يوم الجمعة 13 يونيو/ حزيران بعرض تقرير الرئيس. تلا ذلك عرض لنتائج التدقيق الجندري الذي قامت به الأورو-متوسطية للحقوق قدمته مسؤولة برنامج النوع الاجتماعي سارة جيردنغ. وفي الختام قدم المدير التنفيذي للأورو-متوسطية للحقوق مارك شايد-بولسن تقرير الأنشطة للفترة 2012-2014، تبع ذلك التقارير المالية التي قدمها أمين الصندوق معتز الفجيري.

تقرير الرئيس

استهل رئيس الأورو-متوسطية للحقوق ميشيل توبيانا كلمته بالتعبير عن تضامنه مع أعضاء الشبكة الفلسطينيين من غزة الذين لم يتمكنوا من حضور الجمعية العامة بسبب منع السلطات الإسرائيلية لهم من مغادرة القطاع في الوقت المناسب لحضور اجتماع الجمعية العامة. ولفت رئيس الشبكة انتباه الحضور إلى تكرار فرض مثل هذه القيود على الحق في حرية التنقل في المنطقة بشكل لا يُحتمل.

ومن ثم عرض توبيانا ملخصاً عن أوضاع حقوق الإنسان في مختلف مناطق البحر الأبيض المتوسط. ونعى توبيانا على الأوضاع المتردية لحقوق الإنسان في مصر حيث يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان هناك تهديدات خطيرة في الوقت الراهن. كذلك نوقش الوضع السوري والأعداد الهائلة للفظائع التي يعاني منها المدنيون السوريون. وفيما يتعلق بهذه القضية المهمة، قال توبيانا «في سوريا، يجري قتل أو اغتصاب النساء والأطفال والرجال أو إهانتهم على يد النظام الدكتاتوري أو على يد المتطرفين». وتابع توبيانا قائلاً إن «هذه المعاناة معاناتنا. إنها تخصنا نحن، فنحن نتولى نقلها. ليس بصفتها شقاءً للعالم بل بصفتها إرادة الثورة». وفي هذا الصدد، رفض توبيانا بشدة الفكرة التي تنادي بالنسبية الثقافية لحقوق الإنسان.

وعند النظر إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في المنطقة مؤخراً، أقر توبيانا بأن الثورات العربية قد تبدو للوهلة الأولى فاشلة. بيد أنه شجع الحاضرين على تحليلها من منظور عالمي. لقد اشتملت الثورات على أطفال ونساء ورجال يحاربون من أجل الديمقراطية. لقد تناقشوا وتجمعوا في الشوارع ورفعوا أصواتهم معاً كمواطنين، وهو أمر بحد ذاته لا تُقدر قيمته بثمن. غير أن توبيانا نعى على الاستجابة الأوروبية تجاه تلك الأزمات التي كانت تقودها المصالح الاقتصادية وليس القيم الديمقراطية. وقد لفت توبيانا انتباه الحاضرين إلى سياسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالهجرة التي قادت إلى وفاة آلاف الأشخاص في عرض البحار.

وحض توبيانا الحاضرين على الالتزام بحقوق الإنسان التزاماً مطلقاً ومواصلة العمل على تعزيزها، وعلى الترحيب بالحركات الجديدة – لاسيما تلك الحركات التي تناضل من أجل حقوق المرأة- ودعم الديمقراطية الجديدة في تونس.

واختتم توبيانا كلمته بتوجيه الشكر إلى أعضاء اللجنة التنفيذية على قوة التزامهم، ومن ثم ألقى الضوء على إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للأورو-متوسطية للحقوق وأشار إلى ضرورة أن تواصل الشبكة جهودها الرامية إلى تعزيز اتصالاتها الخارجية.

وتمت الموافقة على التقرير بالإجماع من قبل الجمعية العامة في 12 يونيو/ حزيران.

التدقيق الجندري

عرضت مسؤولة برنامج النوع الاجتماعي سارة جيردنغ تقرير التدقيق الجندري [أوضاع المساواة بين الجنسين] للأورو-متوسطية للحقوق. وبدأت جيردنغ كلمتها بشرح المنهجية المتبعة في التدقيق لعام 2015 والغرض من هذا التدقيق. ومن ثم تطرقت للسياق الحالي في المنطقة فيما يخص المساواة بين الجنسين في كل من أوروبا (الأزمات الاقتصادية وإجراءات التقشف) وجنوب البحر الأبيض المتوسط (الثورات العربية). كانت لهذه التطورات ارتدادات قوية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ووضعت دور المرأة في صميم النقاشات المجتمعية.

بعد هذه المقدمة، عرضت جيردنغ نتائج التدقيق وناقشت الخطوات المستقبلية. وكانت التوصية الرئيسية أن تعتمد الأورو-متوسطية للحقوق على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الأعضاء وأن تعمل على تيسير علمية التبادل تلك كي تصبح الشبكة «مركزاً لموارد المساواة بين الجنسين» أما فيما يتعلق بالتوصيات للأعضاء، فقد اشتملت هذه على إدماج النوع الاجتماعي في أعمالهم والعمل في سبيل جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي. وكان من بين التوصيات النهائية للأعضاء دعم المشاركة الفعالة للرجال في تعزيز المساواة بين الجنسين على مستوى المنظمات ومستوى البرامج على حد سواء.

في الختام، ناقشت جيردنغ عملية تنفيذ التوصيات. سيتم إعداد خطة عمل لضمان تنفيذ ورقة السياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين بالإضافة إلى التوصيات المنبثقة عن التدقيق الجندري. وسوف تضم هذه العملية كلاً من اللجنة التنفيذية والمرجع السياسي الجديد لبرنامج النوع

الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إعداد مجموعة أدوات لإدماج النوع الاجتماعي لمجموعات العمل المواضيعية والقطرية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في الأعمال التي تتولاها هذه المجموعات.

تقرير الأنشطة والتقارير المالية للأعوام 2012 و2013 و2014

قام المدير التنفيذي للأورو-متوسطية للحقوق مارك شايد-بولسن بتقديم تقرير الأنشطة للفترة من 2012 إلى 2014 حيث استهل ذلك بإطلاع المشاركين على مخاوفه فيما يتعلق بالوضع الجيوسياسي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومن ثم أكد شايد-بولسن على التوصيات والاستراتيجية، عموماً، التي تم تبنيها في الجمعية العامة لعام 2012 قد تم تنفيذها (تعزيز الشراكات وتوحيد العمل الإقليمي للأورو-متوسطية للحقوق وزيادة قدرات المناصرة عند الأعضاء... إلخ). وسلط شايد-بولسن الضوء على العمل المتنامي للشبكة على المستوى الوطني الذي دعت إليه أيضاً التوصيات المنبثقة عن الجمعية العامة لعام 2012. ومن جوانب العمل المهمة الأخرى إعادة هيكلة الأمانة العامة لتعزيز عملية نموها وزيادة فعاليتها، حيث أشار شايد-بولسن إلى قرب اكتمال عملية إعادة الهيكلة تلك. وفي ختام تقريره شكر اللجنة التنفيذية وطاقم العاملين والمانحين الذين جعلوا القيام بمثل هذا العمل ممكناً.

تلا ذلك عرض التقرير المالي الذي قدمه أمين صندوق الشبكة معتز الفجيري والذي تضمن ثلاث وثائق مهمة، وهي: التقارير المالية السنوية للأعوام 2012 وحتى 2014 والنتائج المالية للفترة من 2001 إلى 2014 وميزانية الفترة من 2012 إلى 2014. وبعد عرض هذه البيانات، شكر الفجيري المانحين وطاقم العاملين في الأورو-متوسطية للحقوق.

واختُتمت عملية تقديم تقرير الأنشطة للفترة من 2012 إلى 2014 والتقارير المالية لنفس الفترة بنقاش في جلسة حضرها جميع الأعضاء. وقد عبّر المشاركون عن مخاوفهم وملاحظاتهم، وكان من بينها ما يلي:

- أن تقوم الشبكة بتحقيق تقدم ملموس في أعمالها على صعيد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو أن تقوم بإلغائها من برنامج العمل؛
- زيادة العمل على الوضع السوري وعلى حقوق اللاجئين السوريين؛
- زيادة تغطيتها للأوضاع في كل من الجزائر ومصر؛
- تطوير برنامج المراقبة والتقييم الخاص بها؛
- العمل على مزيد من التطوير على اتصالاتها الداخلية والخارجية.

تمت الموافقة بالإجماع من قبل الجمعية العامة على تقرير الأنشطة للفترة من 2012 إلى 2014 والتقارير المالية للفترة من 2012 إلى 2014 في جلسة 12 يونيو/ حزيران.

3. ثالثاً: الإعداد للمستقبل

يركز هذا الفصل على مستقبل الشبكة. دُعي الحاضرون في جلسة السبت 13 يونيو/ حزيران لمناقشة وثائق التخطيط للسنوات المقبلة وإعمال النظر فيها، والتصويت على ضم أعضاء جدد وانتخاب اللجنة التنفيذية والرئاسة الجديدتين للأورو-متوسطية للحقوق. كذلك تمت مراجعة النظام الأساسي للشبكة من قبل الجمعية العامة يوم 14 يونيو/ حزيران.

تبني برنامج عمل جديد وميزانية للفترة من 2015 إلى 2017

ركزت الجلسة الأولى من اليوم الثاني لانعقاد الجمعية العامة على برنامج العمل والميزانية للفترة 2015-2017، وقد أدار هذه الجلسة المدير التنفيذي مارك شايد-بولسن.

وكما ذُكر في الجلسة، لم يتضمن برنامج العمل للفترة 2015-2017 أية تغييرات كبيرة فيما يتعلق بالموضوعات والبلدان التي سوف تركز عليها الشبكة. غير أن تم التأكيد على أن الشبكة ستعزز من أعمالها على المستوى الوطني بغية التأقلم مع التطورات في المنطقة.

وقد تم التعريف ببرنامج العمل على المستوى الوطني والثنائي، وذلك على النحو الآتي:

- الجزائر: زيادة الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان؛
- مصر: تطوير برنامج للحماية مع عناصر للمناصرة ومراقبة المحاكمات لدعم نشطاء حقوق الإنسان المصريين ومنظماتهم؛
- ليبيا: حماية وتعزيز المجتمع المدني الليبي وتنفيذ أعمال مناصرة على مستوى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛
- فلسطين وإسرائيل والفلسطينيون: مكافحة الإفلات من العقاب ومحاربة سياسة الفصل (غزة والمستوطنات) ودعم حقوق السجناء؛
- سوريا: زيادة قدرة جماعات حقوق الإنسان السورية والنشطاء الحقوقيين السوريين على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وإجراء أعمال مناصرة؛
- تونس: تعزيز الحوار الثلاثي (الاتحاد الأوروبي/ الحكومة/ المجتمع المدني) وبناء قدرات المجتمع المدني التونسي.

وأكد مارك شايد-بولسن على أنه لن يتم تجاهل العمل الإقليمي لصالح العمل على المستوى الوطني؛ فالعمل الإقليمي يقع في صميم وجود الأورو-متوسطية للحقوق وسيبقى كذلك في المستقبل. وفي سبيل بناء برنامج إقليمي أقوى، تعتزم الشبكة التركيز على القضايا التي لها صدى سياسي مباشر في كل من الشمال والجنوب.

على وجه الدقة، اقترحت الشبكة ست أولويات مواضيعية إقليمية على النحو التالي:

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- حقوق المهاجرين واللاجئين؛
- مناهضة التمييز بما في ذلك مناصرة حرية الضمير وحقوق الأقليات؛
- المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛
- سيادة القانون؛
- تمكين البيئة المواتية لعمل المجتمع المدني.

واختتم شايد-بولسن كلمته بعرض المنهجية التي سيتم اعتمادها والميزانية المخصصة لهذه الأولويات.

وقام إيشاي مينوشي، المدير التنفيذي للجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، بتنسيق النقاش الذي دار بعد ذلك حيث أتاح للأعضاء فرصة المشاركة بأفكارهم حول برنامج العمل.

وقد أثار المشاركون العديد من القضايا من ضمنها ما يلي:

- ضرورة الحضور الملموس والتنسيق والتعاون بين الأعمال التي تقوم بها مختلف مجموعات العمل؛
- أهمية التدريب الشامل لكل مجموعة عمل على القضايا الشاملة التي تشمل أكثر من مجال، أي على مسألة الإفلات من العقاب ومسألة النوع الاجتماعي؛
- ضرورة التوازن في الميزانية بين النهج المواضيعي والنهج القطري؛

مناقشة في الجلسة العامة

تبنت الجمعية العامة بالإجماع برنامج العمل للفترة 2015-2017 والميزانية المخصصة له في جلسة صباح يوم الأحد 14 يونيو/ حزيران 2015.

الموافقة على انضمام أعضاء جدد

جرت الموافقة على انضمام الأعضاء الجدد إلى الأورو-متوسطية للحقوق يوم الجمعة 12 يونيو/ حزيران، حيث قام مندوبون عن المنظمات التسع المتقدمة بطلبات عضوية بالتعريف بأنفسهم أمام الجمعية العامة. وقد تم الترحيب رسمياً بالأعضاء المنتظمين الثمانية والمنظمة المؤازرة التي تقدمت بطلب العضوية كأعضاء جدد من قبل الجمعية العامة*.

الأعضاء الوطنيون المنتظمون

- مركز المساعدة القانونية – صوت في بلغاريا، بلغاريا
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس
- جمعية هلسنكي للمواطنين، تركيا
- رابطة التعليم، فرنسا
- النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية، الجزائر
- المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)، سوريا

الأعضاء المؤازرون

- معهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية

بعد ذلك لاحظت الجمعية العامة بأن المنظمات التالية إما أنها قد أوقفت تعاونها مع الأورو-متوسطية للحقوق أو أوقفت كافة الأنشطة ذات الصلة بمجالات العمل والأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي للشبكة أو أنها لم تفِ بالتزاماتها المالية تجاه الشبكة:

- الأعضاء المنتظمون: المجلس الوطني للحريات بتونس، تونس؛ ومركز حرية وسائل الإعلام، المغرب؛ والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الجزائر؛ والرابطة الليبية لحقوق الإنسان، ليبيا؛ ومؤسسة رينيه معوض، لبنان؛ وجمعية الحقوق والحرية، قبرص.

*تم إرفال اسم منظمتين لأسباب أمنية

» الأعضاء المؤازرون: المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (بينال ريفورم إنرتناشنال)، بريطانيا؛ والحوار الأوروبي-العربي الجماهيري؛ والخدمة الدولية لحقوق الإنسان، سويسرا؛ وجمعية حقوق الإنسان العراقية، الدنمارك؛ والمادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، بريطانيا؛ مؤسسة الدراسات الدولية، جامعة مالطا، مالطا.

انتخاب اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق ورئيسها

جرى الانتخاب للجنة التنفيذية والرئاسة الجديدتين للشبكة يوم السبت 13 يونيو/حزيران. وقد سجل لهذه الانتخابات وصوّت فيها 56 عضواً منتظماً. وقد تألفت لجنة الانتخابات من كل من ماري لافرينتيادو، رئيسة اللجنة اليونانية للتضامن الديمقراطي الدولي، وليليا رباعي منسقة مشروع الاتحاد الأوروبي وتونس، وفنسنت فورست مدير برنامج المناصرة.

تصويت الأعضاء لرئيس جديد ولجنة تنفيذية جديدة

وقد تم انتخاب ستة ممثلين من المنظمات الأعضاء من الشمال وستة آخرين من المنظمات الأعضاء من الجنوب، سبعة منهم رجال وخمسة نساء، وذلك على النحو التالي:

المنظمة	المرشح	البلد
البلد المتوسطي الشريك للاتحاد الأوروبي		
الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (ADFM)	نبيلة حدوش	المغرب
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS)	معتز الفجيري	مصر
المركز اللبناني لحقوق الإنسان (CLDH)	وديع الأسمر	لبنان
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مسعود رمضاني	تونس
جمعية حقوق الإنسان (IHD)	عثمان أتشي	تركيا
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	حمدي شقورة	فلسطين
البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي		
منظمة التعاون مع بلدان الجنوب	إياساياس بارينيادا	إسبانيا
جمعية النهوض الاجتماعي	رفايلا بوليني	إيطاليا
الجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان	كاثرين تول	إقليمية/بلجيكا
مركز أبحاث وتأهيل ضحايا التعذيب (الكرامة)	سوس نيسن	الدنمارك
معهد تامبيرا لأبحاث السلام، جامعة تامبيرا	آنيتا كينسلهتو	فنلندا
رئيس الأورو-متوسطية للحقوق		
رابطة حقوق الإنسان	ميشيل توبيانا	فرنسا

تعديل النظام الأساسي

جرت عملية تعديل النظام الأساسي للأورو-متوسطية للحقوق يوم السبت 12 يونيو/ حزيران، حيث استهل ميشيل توبيانا الجلسة بالتعريف بإجراءات التصويت على الموافقة على التعديلات أو رفضها. تلا ذلك نقاش مثمر حول نحو 30 تعديلاً اقترحتها اللجنة التنفيذية.

وفيما يلي أهم التعديلات التي وافق عليها الأعضاء:

- تم تغيير اسم الشبكة ليصبح 'الأورو-متوسطية للحقوق – الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان'؛
- سوف تقوم الشبكة بتقديم الدعم المالي لجهود أعضائها في ظل ظروف معينة. ويجب أن يُعتبر هذا الدعم استثنائياً ويُشترط تأييد ثلثي أعضاء اللجنة التنفيذية له؛
- يتم تحديد مدة تولي الرئيس بفترتين متتاليتين. وقد أصر ميشيل توبيانا على تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي مما يعني أن الرئيس الحالي يؤدي فترته الرئاسية الأخيرة؛
- تم الاتفاق على أن تقوم اللجنة التنفيذية، عند كل انعقاد للجمعية العامة، بتقديم تقرير خاص يوضح كل التعديلات المتعلقة بالعضوية بما في ذلك حالات الاستقالة أو الفصل أو الإعفاء التي قد تحدث منذ الجمعية العامة التي سبقتها؛
- حذفت الجمعية العامة الفقرة المتعلقة بطلبات العقود والتمويل التي تقضي بأن يتم إبرامها وتوقيعها من قبل المدير التنفيذي مع موافقة أمين الصندوق والرئيس (بالنسبة للعقود التي تتجاوز قيمتها 30,000 يورو).

اللجنة التنفيذية الجديدة (دون حمدي شقورة الذي منع من المشاركة في الجمعية العامة)

أما أهم التعديلات التي لم تحصل على تأييد ثلثي الأعضاء فهي:

- رُفضت مجموعة التعديلات التي [اقترحت] نقل صلاحية الموافقة على العضوية إلى اللجنة التنفيذية من أجل الإسراع بضم الأعضاء المحتملين. كذلك رُفض التعديل المقترح الخاص بإنشاء لجنة للنزاعات، وهي لجنة كان يرى مقترحوها جعلها مؤسسة رسمية مخولة بقبول النزاعات المحتملة فيما يتعلق بالعضوية والنظر فيها. وقد بنى الأعضاء رفضهم لحزمة التعديلات هذه على أساس أن من شأنها زيادة صلاحيات اللجنة التنفيذية دونما ضرورة.

4. رابعاً- توصيات للمستقبل – تقديم ورشات العمل الثلاث

تم يوم السبت، 13 يونيو/ حزيران، تنظيم ثلاث ورشات عمل تركز على العناصر الأساسية في عمل الأورو-متوسطية للحقوق، وهي: مسألة الحدود، وإضفاء الصفة العسكرية على السياسات في المنطقة، والسياسات المستقبلية للاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه الجنوبيين. وكانت هذه بمثابة فرصة كي يتبادل المشاركون المعلومات والرؤى حول هذه القضايا. وقد تم تقديم تقرير بالنقاشات والتعليقات والتوصيات التي انبثقت عن الورشات الثلاث في جلسة انعقدت يوم الأحد 14 يونيو/ حزيران بحضور جميع الأعضاء حيث رحب بها المشاركون كمدخلات لبرنامج العمل.

ورشة العمل (1): الحدود المتعددة: الموت والمواجهات وإمكانية الحصول على الحقوق

الغرض من هذه الورشة هو شرح ومناقشة الكيفية التي تؤثر بها الحدود –من وجهة نظر حقوق الإنسان- على حقوق المهاجرين واللاجئين في المنطقة الأوروبية-المتوسطية.

قُدمت خلال الورشة ثلاث محاضرات ركزت على الحدود الأوروبية والحدود الجنوبية وحدود البحر المتوسط/ حدود الاتحاد الأوروبي.

أثارت رادوستينا بافلوفا (مركز المساعدة القانونية – صوت في بلغاريا) العديد من القضايا المتعلقة بالقوانين والسياسات وأطر الحماية المعمول بها في بلغاريا بخصوص المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون دخول البلاد. فعلى سبيل المثال، شددت بافلوفا على دور الحدود المادية وغير المادية والعدد الذي لا يُحصى من انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع. وفي ضوء هذا الوضع، أكدت على ضرورة تواجد منظمات المجتمع المدني عند المعابر الحدودية لمراقبة الوضع والحاجة العاجلة لطلب قدر أكبر من الشفافية من الحكومة في هذا الصدد.

قدم رشيد معلاوي، من النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية، تقريراً عن مدينة مغنية للأورو-متوسطية للحقوق يتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان على الحدود الجزائرية المغربية. وأوضح معلاوي مدى تعرض حقوق اللاجئين والمهاجرين في الجزائر للانتهاك، مشدداً على أن اللاجئين الصحراويين واللاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى اللاجئين السياسيين من سوريا والعراق لا يتمتعون في الوقت الحاضر بأية حماية. ولا يمتلك هؤلاء اللاجئون أي وسيلة للحصول على عمل أو سكن، مما يحد من اعتمادهم على ذاتهم وقدرتهم على إعالة أنفسهم. كما أنهم معرضون للاعتقال ويفتقرون إلى أبسط الحقوق. تعكف الجزائر منذ أربع سنوات على وضع قانون جديد للجوء لكنها لم تطبق لحد الآن أي قانون وطني بشأن اللجوء ولم تقم بتفعيل أية هيئة للنظر في طلبات اللجوء إلى الجزائر. لا يستطيع العمال المهاجرون دخول النقابات المهنية ولا الحصول على لم شمل للعائلة. ويعيش العمال المهاجرون –وغالبيتهم من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى- في خيام في جيتوهات تقع خارج المدن. هؤلاء معرضون تماماً للمخاطر وغالباً ما يجري اعتقالهم وترحيلهم إلى وجدة على الجانب الآخر من الحدود مع المغرب.

ومن ثم ناقشت ماري مارتن، مسؤولة البرامج في الأورو-متوسطية للحقوق، سياسات الهجرة ذات التوجه الأمني التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي. يطبق الاتحاد الأوروبي آليات تعاون، من قبيل الفرونتيكس، التي تركز أولاً وقبل كل شيء على ضبط الحدود فيما تتجاهل عمليات البحث والإنقاذ. وقد أوضحت الكيفية التي يعمل فيها الاتحاد الأوروبي على تصدير عملية ضبطه للحدود إلى بلد ثالث كالمغرب أو تونس أو ليبيا من خلال الشراكة في مجال حركة الأشخاص واتفاقيات إعادة الدخول.

وقد أشار الحضور بادئ الأمر إلى أن سياسات الاتحاد الأوروبي تعمل على نقل حدوده على أرض الواقع إلى نقطة أبعد باتجاه الجنوب. ومما يدلل على هذه الحقيقة أن الحدود الموريتانية تحرسها حالياً شرطة الحدود الإسبانية بدعم من الاتحاد الأوروبي. وقد تمحورت النقاشات في هذه القضية حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع المدني حشد طاقاته لمناهضة سياسات 'تصدير الحدود' هذه وضرورة تعبئة جهود المجتمع المدني على كلا جانبي البحر الأبيض المتوسط على هذا الصعيد.

ثانياً، دعا الحاضرون إلى زيادة الوعي في صفوف السكان المحليين إلى جانب ممارسة مزيد من الضغط على حكومات الجنوب والشمال من أجل تصويب أوضاع المهاجرين غير النظاميين بما يتلاءم مع القانون ودعم حقوقهم. وقد دعا الحاضرون الأورو-متوسطية للحقوق للعمل، على وجه التحديد، على الترويج لتكوين رؤية إيجابية عن اللاجئين والمهاجرين على مستوى أعمال الاتصال التي تقوم بها.

أخيراً، دعا الحاضرون إلى زيادة توثيق الانتهاكات وزيادة مراقبة الأوضاع على الحدود الجنوبية لكون هذه المعلومات أساسية لأعمال حشد التأييد لصالح تحديد حصص إعادة توطين للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ورشة العمل (2): حقوق الإنسان وإضفاء الصبغة العسكرية على السياسات في جنوب المتوسط

ركزت ورشة العمل هذه على النتائج متعددة الطبقات لإضفاء الصبغة العسكرية على السياسات في جنوب البحر الأبيض المتوسط. وقام بتقديم الورشة كل من ماريو أبو زيد، وهو محلل أبحاث بمركز كارنيغي للشرق الأوسط، وشعوان جبارين، المدير العام لمنظمة الحق بفلسطين.

تطرقت محاضرة ماريو أبو زيد للديناميات المحلية في الدول التي تعيش أزمات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وتحدث أولاً عن مستوى العسكرة الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً وهو مستوى لا نظير له. وكان لسلسلة الأزمات الأخيرة (في مصر وسوريا والعراق وليبيا) تأثير واسع النطاق كما أنها أسهمت في صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة. وأوضح أبو زيد أن هذه المنظمات المتطرفة تقوم بملء الفراغات التي تتركها الدول والاستيلاء على الهياكل السياسية والاجتماعية. وكرد فعل على صعود هذه الجماعات، تلجأ الحكومات إلى العنف لكن ذلك لا يتمخض سوى عن هزيمة ذاتية لهذه الحكومات. ونعى أبو زيد على نتائج هذا النهج الذي يسهم في زيادة حالة عدم الاستقرار وانتهاك حقوق الإنسان وتشريد أعداد هائلة من السكان. ومن ثم تطرق أبو زيد إلى الأزمة السورية التي أنتجت عدداً هائلاً من اللاجئين الذين يعولون على المساعدات الخارجية. وقد كان هذا الكم غير المستقر من السكان موضع استهداف للمنظمات الدينية النشطة التي تنشر رؤيتها للإسلام. وقال إن المصدر الأولي للنزاع لم يكن عسكرياً بل اجتماعياً سياسياً. ومن هذا المنطلق أكد على ضرورة أن تركز الدول على إعادة بناء المؤسسات الوطنية بدلاً من حلها. ويعد إشراك كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، أساسياً من أجل صياغة عقد اجتماعي جديد في هذه البلدان.

بعد ذلك، تحدث شعوان جبارين شارحاً الوضع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من منظور حقوقي. إن أحد الأسباب الجذرية الرئيسية للنزاعات الدائرة حالياً، برأي جبارين، هو فشل الدول في التعامل بصورة ديمقراطية مع مواطنيها وبناء مفهوم للمواطنة قائم على الكرامة والحريات. كذلك يجب تحليل القوى المحركة للأزمات الحالية على مستوى دولي؛ فهذه النزاعات تتطلب من أن نعود خطوة إلى الوراء وأن نأخذ في الحسبان الجهات الاقتصادية والسياسية الفاعلة الضالعة في هذه النزاعات بصورة مستترة. إن صناعات الأسلحة تستفيد استفادة كبيرة من عمليات القتل الجماعي والعنف المستمر. ولم تصبح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة نزاع بمحض الصدفة في ضوء الفرص المالية التي تمثلها مصادر البترول فيها ورغبة حكوماتها في شراء الأسلحة. ودعا جبارين إلى حل ديمقراطي وسياسي بدلاً من الحل العسكري القائم حالياً الذي أتاح للدكتاتوريات اللجوء إلى العنف بذريعة محاربة الإرهاب. ودعا جبارين المشاركين إلى تركيز جهودهم على التفاعل مع المجتمع المدني وإشراك الرأي العام على المستوى العالمي حول هذه القضية. وحث جبارين المشاركين والشبكة على دعم القيم العالمية لحقوق الإنسان على المستويين الدولي والمحلي من أجل إيجاد حل سياسي لهذه النزاعات. في النهاية دعا جبارين الشبكة إلى أن الإعلان بوضوح أن العسكرة والتسلح يسهمان في الجرائم على أرض الواقع وأن الحل الممكن الذي يجب السعي إلى تحقيقه هو الحل السياسي على أسس ديمقراطية.

وقد تمخض عن هاتين المحاضرتين نقاشات اتسمت بالتنوع والحيوية.

بدأ النقاش بسؤال جوهري عما إذا كان يتعين تسليح المعارضة السورية أم لا، حيث لم تتوافق الآراء حول هذا الموضوع: فمن ناحية، فإن المدنيين هم أول من سيتضرر، بينما سيسمح عدم تسليحها، من الناحية الأخرى، للمتطرفين الدينيين بملء الفراغ الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من التدمير. غير أن الجميع متفق على أن الأوان فات وأنه ينبغي عدم تسليح هذه الأطراف في اللحظة الراهنة.

ثانياً، تمت مناقشة دور المجتمع الدولي. ففي بداية النزاع كان النشطاء على الأرض يدعون الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية إلى التحرك، بيد أن ظن هؤلاء خاب تماماً الآن من هذه الأطراف. وفي هذا الصدد، دافع شعوان جبارين عن ضرورة تعبئة الرأي العام بدلاً من الاعتماد على المجتمع الدولي الرسمي. ومن معرفتنا بأهمية صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة فإنه من الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاعتبار المصالح المالية لصناعة الأسلحة في هذه النزاعات. كذلك حُددت بلدان بعينها كالسعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا خلال النقاش كبلدان تلعب دوراً سلبياً في النزاعات الإقليمية.

في الختام، اقترح المشاركون حلولاً عدة لتفعيل عمليات السلام في هذه المنطقة، وعبروا عن ضرورة أن تصدر عن المجتمع المدني أفكار معمقة واقتراحات وتحركات ملموسة. يجب على منظمات المجتمع المدني أن تعمل على حلول على المدى الطويل وأن تقترح بدائل وحلولاً سياسية قابلة للتطبيق لإعادة بناء الدول ومؤسساتها. كما دعا المشاركون إلى زيادة الاستثمار في التعليم لكون التعليم الطريقة الوحيدة لتطوير آليات للعيش المشترك. ويتوجب تناول هذه المسألة بالذات بمزيد من التحليل وترجمة ذلك إلى أفعال ملموسة من قبل المنظمات الأعضاء والشبكة نفسها.

ورشة العمل (3): تعديل سياسة الجوار الأوروبية: حقوق الإنسان أولاً!

كان الهدف من هذه الورشة هو معاينة سياسة الجوار الأوروبية التي تعد الصك الرئيسي الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي في علاقاته الخارجية مع جيرانه الجنوبيين.

بدأت ورشة العمل بمحاضرة ألقاها البروفيسور اروان لانون من جامعة غينت حول تعديل سياسة الجوار الأوروبية. وضعت المسودة الأولى لسياسة الجوار الأوروبية من قبل المفوضية الأوروبية عام 2004 ثم أُجريت عليها تعديلات في العامين 2011 و2015. ففي تعديلات عام 2011 أُضيفت إليها مبادئ جديدة ركزت على عمليات التحول الديمقراطي في الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي في سياسة الجوار حيث نصت على «دعم التقدم نحو مبدأ الديمقراطية العميقة». وقد رُبط تعريف الاتحاد الأوروبي للديمقراطية بمعايير الاتحاد الأوروبي للتقدم الاقتصادي والسياسي، أي «معايير كوبنهاغن»، وهي: الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية التنظيم، القضاء المستقل ... إلخ. وقد أكد لانون على أن وجوب تمحيص هذه المشروطية الديمقراطية من خلال المعايير المختلفة التي يطبقها على الدول الأعضاء في الاتحاد والبلدان المجاورة. إن لهذه المعايير المختلفة تأثير جدي على مصداقية الاتحاد الأوروبي وسياساته. ومن ثم نوقش النهج الذي تتبعه سياسة الجوار الأوروبية والقائم على حافز اسمه «المزيد من التمويل مقابل المزيد من الإصلاح» ("more for more"). لقد استحدث هذا النهج لتحفيز بلدان الجوار الراغبة في الشروع بإجراء إصلاحات سياسية واحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. ورأى لانون أنه يجب ترجمة هذا النهج إلى أفعال ملموسة.

ثم استمعت ورشة العمل إلى محاضرة من مسؤول السياسات في فريق سياسة الجوار الأوروبية، توماس سيلر، الذي استهل محاضرته بتعريف موجز للورقة التشاورية لمفوضية الاتحاد الأوروبي والمبادئ الرئيسية التي نصت عليها تلك الوثيقة: وهي التمييز والتركيز والمرونة والإحساس بالملكية. وقد انبثقت نقطتان رئيسيتان عن الآراء والملاحظات والمشاركات التي تلقتها دائرة الشؤون الخارجية الأوروبية من البلدان الشريكة وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني، وهاتان النقطتان هما: أولاً الحاجة إلى التمييز وتكييف سياسة الجوار بحيث تتلاءم مع خصوصيات كل بلد، وثانياً، ضرورة تضمين سياسة الجوار الأوروبية قضايا أكثر ارتباطاً بالأمن. إضافة إلى ذلك، تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد إلى سياسة جوار تتخذ طابعاً سياسياً بقدر أكبر. ويشترك سيلر مع تلك الدول في وجهة النظر هذه حيث يؤيد تخصيص جزء أكبر من تقارير التقدم المُحرز في إطار سياسة الجوار الأوروبية للجوانب السياسية بما في ذلك تحليل لأوضاع حقوق الإنسان. واستناداً إلى ذلك، يمكن لدائرة الشؤون الخارجية أن تقترح إدماج سياسة الجوار الأوروبية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. وفي النهاية تطرق سيلر إلى ضرورة توضيح المسائل مع مندوبي الاتحاد الأوروبي بشأن أفضل سبل التفاعل مع منظمات المجتمع المدني والاستثمار في تواصل سياسي أكبر في عملية سياسة الجوار الأوروبية.

أما المحاضرة الأخيرة فقد ألقاها فنسنت فوريست مدير برنامج المناصرة في الأورو-متوسطية للحقوق، وتطرق فيها إلى المشكلة الشاملة التي يعاني منها النهج الذي تتبعه سياسة الجوار إزاء حقوق الإنسان. وشدد فوريست على أهمية تفسير المبادئ الأربعة لسياسة الجوار الأوروبية (التمييز والتركيز والمرونة والإحساس بالملكية) من منظور حقوق الإنسان، وأهمية إشراك منظمات المجتمع المدني بصفتها شريكاً رئيسياً. وقد نوقش بوجه خاص مبدأ «التمييز» وأهمية الحفاظ على عنصر مشروطية حقوق الإنسان فيه. وقد يكون من الأهمية بمكان أن يحدد الاتحاد الأوروبي المجالات الرئيسية التي يمكن أن يكون فيها لهذه للمشروطية قيمة مضافة. وينبغي أن يتمثل الحد الأدنى على هذا الصعيد في ضمان عدم دعم الاتحاد الأوروبي للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد اقترح فريق المناصرة في الشبكة مبدأً إضافياً وهو: ضرورة وجود تجانس بين سياسة الجوار الأوروبية وغيرها من صكوك وسياسات الاتحاد الأوروبي، وكذلك بين سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد. واختتم فوريست بحضّ الاتحاد الأوروبي على توسيع نطاق نهجه الإقليمي ليتخطى حدود سياسة الجوار. وتتمثل النقاط الجوهرية التي يجب التركيز عليه في: (1) صياغة استراتيجية لحقوق الإنسان خاصة ببلدان جنوب المتوسط، (2) صياغة نهج لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالهجرة، (3) تضمين اتفاقيات التجارة الحرة التي يبرمها الاتحاد تقييمات ممنهجة لمدى الأثر المتحقق.

ورشة عمل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية: حقوق الإنسان أولا!

وبعد هذه المحاضرات الثلاث، تركز النقاش بصورة رئيسية حول إشراك المجتمع المدني ومبدأ مشروطية حقوق الإنسان على قاعدة «المزيد من التمويل مقابل المزيد من الإصلاح».

واعتبر المشاركون في ورشة العمل أن عدم إشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار يمثل واحدة من أهم مشكلات سياسة الجوار الأوروبية. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يزيد من إشراكه للمجتمع المدني. وقد تكون تعبئة جهود منظمات المجتمع المدني من الخطوات المستقبلية الكفيلة بانتقال البلد إلى مجتمع ديمقراطي ومراقبة العملية الديمقراطية مراقبة فعالة.

ولاحظ المشاركون أن كل عملية من عمليات تعديل سياسة الجوار، التي تمت منذ مسيرة برشلونة، قد تمخضت عن تناقص الأهمية المعطاة للبعد المتعلق بحقوق الإنسان.

وعليه، فقد جاءت التوصيات على النحو الآتي: زيادة المرونة، تطبيق مشروطية حقوق الإنسان بشكل أكثر ثباتاً واتساقاً، وزيادة إشراك المجتمع المدني. علاوة على ذلك، ينبغي أن يشتمل النهج المتسم بالتمييز والمرونة على حوافز وعقوبات فيما يتعلق بمبدأ «المزيد من التمويل مقابل المزيد من الإصلاح» تكون أكثر ارتباطاً بحقوق الإنسان والديمقراطية. وينبغي تطبيق تلك الحوافز والعقوبات بانتظام وليس على بضعة قضايا تتعلق بسياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة والتجارة.

وفي نهاية الجلسة، عرض فريق المناصرة في الأورو-متوسطية للحقوق إعداد رد على الأسئلة المتعلقة بالورقة التشاورية للاتحاد الأوروبي على أساس النقاش الذي دار في ورشة العمل.

5. خامساً- اتخاذ موقف

في ختام الاجتماع الذي امتد ثلاثة أيام، أصدرت الجمعية العامة بياناً بشأن القضايا الرئيسية التي تمثل شواغل للشبكة وأعضائها.

إقرار الإعلان الختامي للجمعية العامة

أعدت اللجنة التنفيذية مسودة أولية للإعلان الختامي، ثم عقد مكتب الجمعية العامة/ لجنة الإعلان الختامي، وهو مؤلف من فرانسوا براي، وديع الأسمر، طارق بن هبا، وميشيل توبيانا، اجتماعا في 12 يونيو/حزيران 2015 لمناقشة الملاحظات والتعليقات التي طرحها المشاركون. وأعدت اللجنة مسودة ثانية للإعلان الختامي وعرضته على جلسة حضرها جميع المشاركين في 14 يونيو/ حزيران وذلك لإجراء نقاش بشأنها. وبعد أن قدم المشاركون مساهمات مهمة، تم التصويت على النسخة النهائية للإعلان الختامي وإقراره (بمعارضة صوت واحد). وصدر الإعلان الختامي في 16 يونيو/حزيران على الموقع الإلكتروني للأورو-متوسطية للحقوق.

التصويت على إعلان الجمعية العامة

الجمعية العامة العاشرة: البيان الختامي

نحن أعضاء الشّبكة الأوروبيّة المتوسطيّة لحقوق الإنسان نفيد بالتالي،

يشكّل الاستعاضة عن إعلان برشلونة لمصلحة الاتحاد من أجل المتوسّط واندلاع الثورات في شمال افريقيا والشرق الأوسط واستمرار الاحتلال غير الشرعيّ والاستيطان الإسرائيليّ وضم الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان، عناصر بالغة الأهميّة في المنطقة الأوروبية المتوسطيّة. فمع الأعمال البربرية التي نشهدها في العراق وسوريا والتي ترتكبها الأنظمة القائمة والمجموعات المسلحة كتلك التي تدعى بالدولة الاسلامية، ومع العسكرة المتزايدة التي تشهدها كلّ المنطقة وخاصة ليبيا وعودة الأنظمة الدكتاتورية كما هو الحال في مصر أصبحت حاجتنا ملحّة أكثر فأكثر إلى إرساء الديمقراطية.

يقوم الاتّحاد من أجل المتوسّط على مشاريعٍ اقتصاديّة ضخمة، ويكاد لا يأخذ بالاعتبار وجود الجمعيات المدنيّة والتطلّعات الديمقراطيّة والعدالة الاقتصاديّة والاقتصادية التي اندلعت من أجلها الثورات منذ عام *2011*. ويتّبع الاتحاد في هذا الإطار مقاربة تقوم على الاستثمار، والمشاريع

الكبيرة، وتحرير التبادل التجاري على حساب الرؤية الشمولية للعلاقات بين البلدان في هذه المنطقة والتنمية العادلة، بالتواطؤ مع الأنظمة المعنيّة. لقد خاطر الملايين من الأشخاص جنوب المتوسط، من نساء وشباب، بالغالي والنفيس للمطالبة بكرامتهم وحريّتهم. وأيًّا كانت نتيجة هذه التحرّكات، فإن أصواتهم قد سمعت.

وفي الوقت عينه، أظهرت سياسة القمع التي اتّبعتها الأنظمة المعنيّة وجهًا مظلمًا تمثّل في كم أفواه الجمعيات المدنية، والعجز عن إنشاء بدائل سياسية حقيقيّة، ووضع اقتصادي كارثي، وفقدان الآمال بل والعودة إلى الوضع السابق، إلخ.

يشهد الاتحاد الأوروبيّ أزمة اقتصاديّة لا سابق لها أدّت إلى اتباع سياسات تقشّف عارضتها الشعوب بالإجمال. كما كانت الديمقراطية التي تحكم هذه المجتمعات ضحيّة هذا الوضع، وذلك عن طريق التضييق على الحريّات الذي كان أحد أوجهه تصاعد رهاب الأجانب والعنصريّة ومعاداة الساميّة والعداء للإسلام. في ظلّ جميع هذه المخاوف الأمنيّة، يمارس الاتحاد الأوروبيّ سياسة انغلاق على نفسه محولاً المتوسط الى مقبرة جماعية وخاصة لطالبي اللجوء.

في هذا السياق، لا بدّ للأولويات أن تشمل:

حماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، ما يشكّل ضرورة حيويّة للمستقبل، ومساعدة الجمعيّات المدنيّة على الانخراط في مجال حقوق الإنسان.

يعد ادراج المساواة التامة بين الرجال والنساء والقضاء على كل أشكال العنف ضد النساء في كافة أعمالنا ومطلبانا غاية في الأهمية لتحقيق التغيير الذي نتطلّع إليه بكلّ آمالنا.

إنشاء روابط بين الجمعيات المدنيّة في شمال المتوسّط وجنوبه إن أردنا أن نؤثّر حقًا على السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

تعزيز كفاءة الجمعيّات المدنيّة من خلال استيعاب التحرّكات التي نشأت مع الثورات في شمال افريقيا والشرق الأوسط من أجل تعزيز الممارسة المواطنيّة.

رفض الممارسة الانتقائية لحقوق الإنسان والتأكيد على طبيعتها العالمية، بما أنها منبثقة عن عملية اندماج تدريجية، وباعتبارها ملكيّة فرديّة وجماعيّة، تجدُ فيها التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي حول قاعدة قيم مُلزمة، فلا تمشي بموازاتها ولا تعارضها. في هذا الصدد تمثل حماية حقوق مختلف الأقليات ضرورة من أجل احترام التعددية.

وضع حدّ لسياسة الكيل بمكيالين التي غالبًا ما تُعتمد والسعي إلى إنشاء روابط بين شمال المتوسّط وجنوبه مبنيّة على مبدأ تنمية القيم المشتركة، وليس على مصلحة أحد الطرفين وحسب. لذلك يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعطي جل اهتمامه لإيجاد حلول سلمية لكل النزاعات في المنطقة، في الصحراء الغربية وفي فلسطين مع احترام معاهدات الأمم المتحدة خاصة المتعلقة بحق العودة للاجئين.

لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال والقمع والتشتّت فيما يبقى مصير الشعب السوري وصمة عار على جبين الضمير الإنساني. لأن العديد من المناضلين والمناضلات ضحوا بحياتهم وما زال آخرون يدفعون حريّتهم دفاعًا عن مبادئهم ولأن كل الشعوب تتطلع لنفس الحريات، لذا ستمضي الشبكة في تحرّكها الداعم للمساواة في الحقوق والمساءلة والعدالة في هذه المنطقة من العالم.

6. سادساً- شكر وتقدير

في ختام الجمعية العامة، قدم رئيس الشبكة الشكر لجميع المشاركين على الجهود التي بذلوها خلال الاجتماع الذي استمر ثلاثة أيام، وشكر جميع أعضاء الأورو-متوسطية للحقوق على أعمالهم السابقة والأعمال التي سيقومون بها.

كما قدم رئيس الشبكة شكرا حاراً لأعضاء اللجنة التنفيذية الذين انتهت ولايتهم في اللجنة، وهم عليا شريف شماري، ويوجينا باباماكاريو، ونصيرة دطور، عياشي همامي، ومحمد أبو رحمة – إضافة إلى الموظفين في كوبنهاغن وبروكسل وباريس وتونس، وقدم الرئيس أيضاً شكره للمترجمين الفوريين.

وآخيراً وليس آخراً، وجهت الأورو-متوسطية للحقوق الشكر لبرنامج الشراكة العربية الدانمركية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي على دعمهما المالي السخي والمهم الذي أتاح تنظيم الجمعية العامة.

ميشيل توبيانا
رئيس

مارك شاد بولسن
مدير تنفيذي

الجلسة العامة للجمعية

7. سابعا - ملحق: جدول أعمال الجمعية العامة

الخميس 11 يونيو/حزيران

المساء وصول المشاركين

الجمعة 12 يونيو/حزيران

12:00 – 11:00 اجتماع المكتب المؤقت للجمعية العامة/ لجنة صياغة الإعلان الختامي

13:45 – 13:30 **افتتاح الجمعية العامة للأورو-متوسطية للحقوق**

- إقرار برنامج عمل الاجتماع
- الموافقة على اختيار مكتب الجمعية العامة ولجنة صياغة الإعلان الختامي
- انتخاب مسؤولي عد الأصوات لانتخابات اللجنة التنفيذية

يرأس الجلسة: ميشال توبيانا، رئيس الأورو-متوسطية للحقوق، فرنسا

14:15 – 13:45 **خطابات أمام الجمعية العامة**

- ستافروس لامبريدينيس، ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص المعني بحقوق الإنسان
- كمال الجندوبي، وزير مفوض من رئيس الوزراء، تونس، الرئيس الفخري للأورو-متوسطية للحقوق
- عزة سليمان، محامية حقوق إنسان، وأنشأت مؤسسة قضايا المرأة المصرية (CEWLA)، مصر

يرأس الجلسة: ميشال توبيانا، رئيس الأورو-متوسطية للحقوق، فرنسا

15:45 – 14:15 **عرض التقارير**

- تقرير الرئيس: ميشال توبيانا، رئيس الأورو-متوسطيةللحقوق
- التدقيق الجندري: سارة جيردنغ، مسؤولة برنامج النوع الاجتماعي في الأورو-متوسطية للحقوق
- تقرير الأنشطة: مارك شاد-بولسين، المدير التنفيذي للشبكة
- التقارير المالية للسنوات 2012، و 2013، و 2014: معتز الفجيري، عضو اللجنة التنفيذية وأمين صندوق الأورو-متوسطية للحقوق

ترأس الجلسة: نصيرة دوتور، نائب رئيس الأورو-متوسطية للحقوق، الجزائر

16:15 – 15:45 **استراحة**

17:45 – 16:15 **مناقشة التقارير**

يرأس الجلسة:

محمد أبو رحمة، عضو اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق، فلسطين

رافائيلا بوليني، عضوة اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق، إيطاليا

18:00 – 17:45 **التصويت على التقارير**

18:30 – 18:00 **عرض للأعضاء الجدد في الأورو-متوسطية للحقوق والتصويت على قبول عضويتهم**
يرأس الجلسة:
عثمان إيشيتي، عضو اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق، تركيا
سوس نيسين، عضوة اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق، الدانمرك

20:00 – 18:30 **اجتماع مكتب الجمعية العامة/ لجنة الإعلان الختامي**

20:00 **عشاء ترحيبي في الفندق**

السبت 13 يونيو/حزيران

9:30 – 9:00 عرض لبرنامج عمل الأورو-متوسطية للحقوق للفترة 2015-2017 والميزانية للفترة 2015-2017
عرض: مارك شاد-بولسن، المدير التنفيذي للأورو-متوسطية للحقوق
يرأس الجلسة: معتز الفجيري، عضو مجلس إدارة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، منظمة إقليمية

10:30 – 9:30 مناقشة أولية لبرنامج عمل الأورو-متوسطية للحقوق للفترة 2015-2017 والميزانية للفترة 2015-2017
يرأس الجلسة: أشاي مينوتشين، المدير التنفيذي، اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل (PCATI)، إسرائيل

11:00 – 10:30 استراحة

13:15 – 11:00 3 ورشات عمل

الموضوع 1:
الحدود المتعددة: الوفيات والمواجهات وإمكانية الحصول على الحقوق
تدير الورشة: أنيتا كينسيليتو، باحثة متقدمة، معهد تامبيرا لأبحاث السلام، والمعهد الاسكندنافي الأفريقي
متحدث: رشيد معلاوي، رئيس، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية بالجزائر
متحدثة: الدكتورة رادوستينا بافلوفا، عضوة المجلس الإداري، مركز المساعدة القانونية – صوت بلغاريا

الموضوع 2:
حقوق الإنسان وإضفاء النزعة العسكرية على السياسات في جنوب المتوسط
تدير ورشة العمل: سوس نيسين، رئيسة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب، الدانمرك
متحدث: ماريو أبو زيد، باحث ومحلل، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، لبنان
متحدث: شعوان جبارين، المدير العام، مؤسسة الحق، فلسطين

الموضوع 3:
تعديل سياسة الجوار الأوروبية: حقوق الإنسان أولاً!
تدير ورشة العمل: لمياء غرار، المديرة التنفيذية، المعهد العربي لدراسات حقوق الإنسان، تونس
متحدث: إروان لانون، بروفيسور في جامعية جين، بجليكا
متحدث: فينسينت فروست، مسؤول الدعوة والمناصرة، الأورو-متوسطية للحقوق

14:15 – 13:15 **وجبة غداء**

15:00 – 14:15 **عرض للمرشحين للجنة التنفيذية وتصويت** (يجري التصويت من الساعة 15:00 وحتى الساعة 18:00)
ترأس الجلسة: سهير بلحسن، رئيسة فخرية، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

15:30 – 15:00 **استراحة**

17:30 – 15:30 **الاجتماع التشاوري الرابع لمجلس ممثلي المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (EMHRF)**

20:30 – 19:00 (المغادرة 18:00)
حفل استقبال في قاعة البلدية يستضيفه رئيس مجلس بلدية بروكسل، السيد يفان مايور

ا لأحد 14 يونيو/حزيران

9:00 – 9:15 **نتائج انتخابات اللجنة التنفيذية**
ترأس الجلسة: ماري لافيرتيادو، عضوة فخرية في الأورو-متوسطية للحقوق، رئيسة اللجنة اليونانية للتضامن الدولي الديمقراطي، اليونان

9:15 – 9:45 **تقارير من ورشات العمل الثلاث**
ترأس الجلسة: نابيا حادوش، رئيسة، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (ADFM)، المغرب

9:45 – 10:30 **نقاش حول التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشبكة**
عرض: ميشال توبيانا، الرئيس الفخري لرابطة حقوق الإنسان، فرنسا
ترأس الجلسة: لون ليندهولت، عضوة فخرية في الأورو-متوسطية للحقوق، الدانمرك

10:30 – 11:00 **استراحة**

11:00 – 11:15 **التصويت على برنامج عمل الأورو-متوسطية للحقوق**
للفترة 2015-2017 والميزانية للفترة 2015-2017
ترأس الجلسة: كاثرين تول، نائب رئيس، الجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان (AEDH)، منظمة إقليمية

11:15 – 11:30 **انتخاب لجنة التحكيم**
ترأس الجلسة: كاثرين تول، نائب رئيس، الجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان

11:30 – 12:30 **إقرار الإعلان الختامي للجمعية العامة**
عرض: ميشال توبيانا، الرئيس الفخري لرابطة حقوق الإنسان، فرنسا
يرأس الجلسة: وديع الأسمر، الأمين العام، المركز اللبناني لحقوق الإنسان، لبنان

12:30 – 13:00 **تقديم موظفي الأورو-متوسطية للحقوق**
يرأس الجلسة، رئيس الأورو-متوسطية للحقوق

13:00 – 13:30 **اختتام الجمعية العامة من قبل الرئيس الجديد للأورو-متوسطية للحقوق**
يرأس الجلسة: رئيس الأورو-متوسطية للحقوق

13:30 – 14:30 **وجبة غداء**

13:30 – 14:00 **اجتماع اللجنة التنفيذية الجديدة**

أنيتا كينسيلهتو، اللجنة التنفيذية

رافائيلا بوليني، اللجنة التنفيذية

معتز الفجيري، اللجنة التنفيذية

عثمان اتشي، اللجنة التنفيذية

مسعود رمضاني، اللجنة التنفيذية

سوس نيسن، اللجنة التنفيذية

كاترين ثول، اللجنة التنفيذية

نبية حدوش، اللجنة التنفيذية

إيساياس بارونيادا، اللجنة التنفيذية

وديع الأسمر، اللجنة التنفيذية

EuroMed Rights – Euro-Mediterranean Human Rights Network
EuroMed Droits – Réseau euro-méditerranéen des droits humains
الأورو-متوسطية للحقوق- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان